جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم علوم التسيير

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة : فاطمة قوارح

بعنوان :

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

"دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa خلال الفترة (2010-2012)"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2014/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/عمر موساوي (أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

الدكتور/ محمود فوزي شعوبي (أستاذ محاضر–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

الأستاذة/فطيمة بن شنة (أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة : فاطمة قوارح

بعنوان :

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

"دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa خلال الفترة (2010-2012)"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2014/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ عمر موساوي (أستاذ محاضر–جامعة قاصدي ورباح ورقلة) رئيسا.

الدكتور/ محمود فوزي شعوبي (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا.

الأستاذة/ فطيمة بن شنة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2014/2013

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي ونور بصري:

"محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته إلى أعز وأقرب الناس

إلى قلبي من كانا سببا في سعادتي وسرا في وجودي أدامهما الله ورعاهما وجعلني دائما مطيعا لهما والديا العزيزين.

إلى جدي العزيزين الغاليين رحماهما الله.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء ولكل قريب وبعيد ساهم في إنجاز هذا البحث.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل.

فاطمة

شكر

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

الشكر إلى من قدم لي الدعم ومدني بخبرته العميقة ومعرفته الواسعة

إلى أستاذي الكريم الذي منحني من وقته وجهده الشيء الكثير، وأنار طريقي وأعطاني من حكمته وعلمه وخبرته ومساعدتي على إنجاز هذا البحث

إليك يا أستاذي الكريم... الدكتور محمود فوزي شعوبي

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى جميع الأساتذة والمعلمين من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي وخاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاري وعلوم التسيير

أيضا أشكر عمال الشركة الوطنية للتأمين خاصة المؤطر الذي منحنا الوقت الكافي في أخذ المعلومات كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة خاصة دفعة 2013-2014 مالية مؤسسة.

فاطمة

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (saa) بورقلة خلال الفترة 2010–2012)

ملخص

تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين والذي يهدف إلى اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف لتحسينها وكذلك الإجابة عن الإشكالية المطروحة : "**إلى أي مدى يمكن الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي لتقييم أداء الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010–2012؟**" ولمعالجة الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي في الجانب النظري والذي تناولنا فيه المفاهيم النظرية للموضوع، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي والذي من خلاله تم تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة **2010–2012**.

وكذلك الاعتماد على البرنامج الإحصائي **Microsoft Excel 2007** ولقد توصلت الدراسة في الأخير إلى نتائج ايجابية خلال الفترة المدروسة، أي أن الشركة متوازنة ماليا لأن الخزينة كانت موجبة خلال فترة الدراسة، وأيضا النسب المالية كانت في حالة جيدة مما يساعد الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وتتمتع باستقلالية مالية جيدة.

الكلمات الافتتاحية : تأمين، شركات تأمين، تقييم أداء مالي، مؤشرات مالية، نسب مالية.

L'évaluation de la prestation financière pour les sociétés nationales d'assurance (saa) de la wilaya de Ouargla pendent (la période de 2010-2012).

Le résumé :

Après avoir fait une recherche sur l'étude du sujet de l'évaluation prestations financières des sociétés d'assurance dont le but est de découvrir les points fort et les points faibles pour les améliorer et aussi pour répondre à la problématique suivante **: "A quel point peut-on compter sur les indices de prestation financier pour évaluer les prestations de la société nationale d'assurance pendant la période de 2010-2012? "** et pour traiter ce sujet et tester les hypothèse, on s'est basé su la méthode de l'analyse descriptif du coté théorique et du coté de l'étude pratique d'où cette évaluation de la performance monétaire de la société nationale d'assurance set faite pendant la période **2010-2012**.

Et on s'est appuyé sur le programme des statistiques (**Microsoft Excel 2007)**, et pendent toute cette période d'étude on est arrivé à des résultats positifs, ce qui veut dire que société est équilibrée financièrement puisque la caisse était positive lors de dire période, et aussi les pourcentages financiers étaient en bonne état ce qui a aidé la société de tenir ses engagements envers l'autre et une meilleure indépendance financière.

Les termes clés : assurance, société d'assurance, évaluation des prestations financières, les indices financiers, les pourcentages financiers.

فهرس المحتويات

إهداء	IV
شكر	V
ملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
قائمة الاختصارات والرموز	XII
المقدمة	.....أ
الفصل الأول : أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي	1
تمهيد	2
المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة–	3
المطلب الأول : أساسيات حول التأمين	3
I. مفهوم التأمين ونشأته.....	3
II. العناصر الأساسية للتأمين والأخطار القابلة له	5
III. الوظائف الأساسية للتأمين.....	6
IV.نشأة نشاط التأمين في الجزائر	6
المطلب الثاني : أساسيات حول تقييم الأداء المالي للمؤسسات	8
I. مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه..	8
II.خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.	9
III.المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي	10
IV.الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين	11
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة –	12
المطلب الأول : الدراسات السابقة	12
المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	15
خلاصة الفصل الأول	16
الفصل الثاني : دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين	17

تمهيد	18
المبحث الأول : طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة	19
المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات	19
I. مجتمع وعينة الدراسة.....	19
II. طريقة جمع المعلومات.....	19
III. تلخيص المعطيات المجمعة....	20
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة	22
I.الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات....	22
II. الأدوات الإحصائية، القياسية المستخدمة..	22
III. البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات...	22
المبحث الثاني : نتائج و مناقشة نتائج الدراسة	22
المطلب الأول : نتائج الدراسة	22
I. تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات والنسب المالية	23
II.تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات المتعلقة بحسابات التسيير.	32
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	35
I. مناقشة النتائج.....	35
II. نتائج الدراسة واختبار الفرضيات...	36
خلاصة الفصل الثاني	38
الخاتمة	39
المراجع	42
الملاحق	46

قائمة الجداول

رقم الحدول	عنوان الحدول	رقم الصفحة
الجدول رقم(1-1)	يمثل المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	15
الجدول رقم(2-1)	يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة 2010 -2012	20
الجدول رقم(2-2)	يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة 2010 -2012	20
الجدول رقم(2-3)	يمثل جدول حسابات النتائج للفترة 2010-2012	21
الجدول رقم(2-4)	يمثل حساب رأس المال العامل الدائم2012-2010	25
الجدول رقم(2-5)	يمثل حساب رأس المال العامل الخاص 2012-2010	25
الجدول رقم(2-6)	يمثل حساب رأس المال العامل الصافي 2012-2010	25
الجدول رقم(2-7)	يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل 2010-2012	26
الجدول رقم(2-8)	يمثل حساب الخزينة 2010-2012	26
الجدول رقم(2-9)	يمثل حساب رأس المال العامل الصافي 2010-2012	27
الجدول رقم(2-10)	يمثل حساب نسب السيولة 2010-2012	28
الجدول رقم(2-11)	يمثل حساب نسب التمويل 2010-2012	30
الجدول رقم(2-12)	يمثل حساب نسب المردودية 2010-2012	31

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل البياني رقم (2–1)	يمثل التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2010–2012	23
الشكل البياني رقم (2–2)	يمثل تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2010–2012	24
الشكل البياني رقم (2–3)	يمثل تطور نسب السيولة للفترة 2010–2012	27
الشكل البياني رقم (2–4)	يمثل تطور نسب النشاط للفترة 2010–2012	29
الشكل البياني رقم (2–5)	تمثل تطور نسب التمويل خلال للفترة 2010–2012	30
الشكل البياني رقم (2–6	يمثل تطور نسب المردودية للفترة 2010–2012	31
الشكل البياني رقم (2–7)	يمثل تطور مؤشرات جدول حسابات التسيير للفترة 2010–2012	32
الشكل البياني رقم (2–8)	يمثل رقم الأعمال والنتيجة الصافية للفترة 2010–2012	33
الشكل البياني رقم (2–9)	يمثل تطور القيمة المضافة والنتيجة الصافية للفترة 2010–2012	34
الشكل البياني رقم (2–10)	يمثل تطور الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة الصافية للفترة 2010–2012	34

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 01	يمثل جانب أصول الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين من سنة 2010–2012	47
الملحق رقم 02	يمثل جانب خصوم الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين من سنة 2010–2012	48
الملحق رقم 03	يمثل جدول حسابات النتائج للفترة 2010–2012	49

قائمة الاختصارات والرموز		
الدلالة بالغة العربية	الدلالة بالغة الأجنبية	الرموز
الشركة الوطنية للتأمين	Société national d'Assurance	SAA
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	Compagnie d'Assurance Algérienne et de Transport	CAAT
الشركة الجزائرية للتأمينات والنقل	Compagnie d'Assurance Algérienne et de Rassurance	CAAR
الاحتياج في رأس المال العامل	Besoin en Fonds de Roulement	BFR
رأس المال العامل الصافي	Fonds de Roulement	FR
الخزينة	Trésorerie	TR
رقم الأعمال	Chiffre d'Affaires	CA
القيمة المضافة	Value Ajoutée	VA
النتيجة الصافية	Le Résultat net	Rnet

المقدمة

أ. توطئة :

منذ أن خلق الله الإنسان وهو يسعى للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها ومحاولة الحصول على الأمان وهو ما أدى إلى نشوء فكرة التعاون،التي تطورت مع تقدم حياة الإنسان إلى أن وصلت إلى صورة التأمين في وقتنا الحالي.

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية، بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم.

مما دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام التأميني، هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية، بهدف تحقيق عوائد تسمح لها بالاستمرار والتطور، ومن ثمة ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعيتها المالية والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل تحسينها.

أ. طرح الإشكالية :

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي لتقييم أداء الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010-2012 ؟

1) الإشكاليات الفرعية:

1 - ما الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ؟

2 - على ماذا تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي ؟

3 - هل تعتمد شركات التأمين على أدوات الأداء المالي لوحدها لتقييم أدائها المالي أو لها خصوصيات خاصة بها ؟

ب.فرضيات البحث :

تتمثل الفرضيات فيما يلي :

1 -الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها ؛

2 -تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي على عدة مؤشرات ونسب مالية ؛

3 –تتمتع شركات التأمين شركات التأمين بخصوصيات.

ت.مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع لأنه يحتوي على اعتبارات موضوعية وذاتية، وتتمثل في:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال ؛
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع كونه يتمل على الجانب التطبيقي والجانب النظري ؛
- أهمية الموضوع واقترانه بالإصلاحات الحالية العامة وخاصة قطاع التأمين ؛
- الدور الذي يلعبه تقييم الأداء المالي في تحسين الأداء العام لمؤسسات التأمين ؛
- المكانة التي يحتلها قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني والدور المزدوج الذي يؤديه من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذا الأخير من جهة، ومن جهة ثانية تجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة.

ث.أهمية الدراسة وأهدافها :

1) أهمية الموضوع :

الأهمية الأساسية لهذه الدارسة تكمن في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعيتها المالية، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها، إلا أننا اقتصرنا في بحثنا هذا على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين لما لها من خصوصية كون المنتج التأميني غير ملموس

2) أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي :

- التحقق من الفرضيات الموضوعة ؛
- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها ؛
- التعرف على نقاط القوة والضعف في الشركة ومعالجة هذه الأخيرة ؛
- تطبيق المؤشرات ونسب الأداء المالي على شركات التأمين.

ج. حدود الدراسة :

بهدف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين قمنا بإسقاط الدراسة على : من حيث المكان ركزنا على شركة الوطنية للتأمين (saa) بولاية ورقلة، أما من الناحية الزمنية كانت حدود الدراسة من (2010-2012).

ح. منهج البحث والأدوات المستخدمة :

قصد الاعتماد بجوانب موضوع الدراسة، والتمكن منه نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، وعليه فان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والذي يصف المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة منها وتقييم أدائها المالي أما في الدراسة التطبيقية اعتمدنا على منهج دراسة الحالة وعلى المؤشرات والنسب المالية والبرنامج الإحصائيMicrosoft Excel 2007

خ. مرجعية الدراسة : تتمثل مصادر جمع معلومات الدراسة في :

المصادر الأولية : التي تتمثل في المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية وأيضا القوائم المالية المتحصل عليها من الشركة الوطنية للتأمين، حيث تم إجراء التربص؛ أما **المصادر الثانوية** : فقد تمثلت في الكتب والمقالات المنشورة وغير المنشورة منها، المواقع الإلكترونية والجرائد الرسمية بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول الموضوع.

د. صعوبات البحث :

واجهتنا بعض الصعوبات في هذه الدراسة من أهمها :

عدم مدنا الشركة بالوثائق اللازمة لإجراء البحث اكتفت بإعطائنا ميزان المراجعة للمؤسسة ؛

عدم موافقة الشركة على الفترة الزمنية المحددة مسبقا وهي من 2008-2012 ؛

الوقت غير ملائم من الأفضل أن تكون فترة إجراء الدراسة في بداية الموسم الجامعي وليس في نهايته ؛

صعوبة اقتنائنا للمراجع الأجنبية وترجمتها ولهذا كانت شبه معدومة.

ذ. هيكل البحث :

سعيًا للإحاطة بجوانب وأساسيات البحث وللإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين :

حيث كان الفصل الأول بعنوان "**الجانب النظري للدراسة** "كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصص للإطار النظري للدراسة والمتعلق بالتأمين وأساسياته والأداء المالي والمؤشرات والنسب المالي التي يعتمد عليها في التقييم، أما المبحث الثاني فقد خصص للدراسات التطبيقية فضم هذا المبحث الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والمقارنة بينها والدراسة الحالية.

بينما الفصل الثاني فكان بعنوان "**الجانب التطبيقي للدراسة**" والمتمثل في دراسة حالة فقسمناه إلى مبحثين، الأول تم فيه تحديد مجتمع وعينة الدراسة، طريقة جمع المعلومات وتلخيصها، الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

في الأخير ومن خلال الخاتم يتم استعراض ما توصلنا له من توصيات وآفاق للدراسة.

الفصل الأول : أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي

تمهيد :

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقا، كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات والشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية بفاعلية.

حيث تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير البنكية، ولكي تضمن استمراريتها وبقائها وجب على الدولة مراقبتها ومراقبة أدائها المالي وهذا من خلال تقييمها بصفة مستمرة باستعمال طرق متعددة من أبرزها تقييم الأداء المالي.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة المؤشرات المالية والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مدى فعالية الأداء المالي وكذلك تستند إليها شركات التأمين في وضع الخطط المستقبلية.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : يتناول الأدبيات النظرية للدراسة.

المبحث الثاني : يتناول الأدبيات التطبيقية للدراسة.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة–

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير البنكية، ولكي تضمن استمراريتها وبقائها وجب على الدولة مراقبة أدائها المالي وهذا من خلال تقييمها بصفة مستمرة باستعمال طرق متعددة من أبرزها تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته ونسبه المالية.

المطلب الأول : أساسيات حول التأمين

I.مفهوم التأمين ونشأته

للتأمين دورٌ هام في المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين للكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

أولا: نشأة التأمين :

لم تكن نشأت التأمين على يد المشرع، بل محصلة تطور طويل وبطيء، ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

نشأة فكرة التأمين بنشؤ فكرة التعاون أو التضامن في تحمل الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، وذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم وتطورت فكرة التأمين بتطور فكرة بتطور المجتمعات، فقد ورد في التاريخ القديم أن في مجتمعات الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية في مصر في زمن سيدنا يوسف عليه السلام عندما كان يقوم بتخزين القمح في سنوات الرخاء لمواجهة سنوات القحط والجفاف[1].

أما عند البابليين ورد في قانون حمو رابي 2250ق.م على أن التجار يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته ستشيد أخرى له بدلا عنها، وقد انتقلت هذه المهنة إلى إنجلترا على يد الإيطاليين في القرن 14م، وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة 1745م صفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويدز *متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأميني في العالم[2].

---

[1] رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية، 2000، ص3.

* هي من أشهر هيئات التأمين التجاري التي تهدف إلى تحقيق الربح، وتتكون من مجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى هيئة تشرف على اختيارهم ومراقبة أعمالهم ، وللمزيد أنظر عمر موساوي ص11- 13.

[2] سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين)**، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، سنة 2010، ص70.

وقد ظهر التأمين البري في القرن 17م، وأول صورة له تتمثل في التأمين من الحريق الذي شب في إنجلترا بعد حريق لندن الشهير عام 1666م الذي دمر 85%من مباني المدينة، وعقب هذا الحريق قامت شركات التأمين البحري بضم التأمين البري إلى عملياتها العادية، التأمين ضد الأخطار، وفي نفس الوقت نشأت عدة شركات للتأمين ضد الحريق في فرنسا وإنجلترا وبقيةالدول الأوروبية[3].

وخلال القرن 19م ظهرت التأمينات من المسؤولية وحوادث العمل ومن الأضرار التي تسببها الخيول وتأمين السيارات، وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها أما في القرن الحالي فقد تعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته، بسبب تعقد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها، فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب والنقل الجوي، التأمين ضد الحوادث وتكسر الآلات، التأمين على الديون والمسؤولية المدنية [4].

ثانيا : تعريف التأمين :

هناك عدة تعريفـات منها القانونية والاقتصادية وذلك نظرًا لتعدد آراء الفقهاء في ذلك، وعليه سندرج البعض من هذه التعاريف :

1/تعريف التأمين من الناحية القانونية : عرفه المشرع الجزائري كغيره من التشريعات الأخرى في المادة 619 من القانون المدني الجزائري على أنه "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة ووقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[5].

2/تعريف التأمين من الناحية الاقتصادي :

يرى مختار الهانس أن" التأمين هو وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تتمثل في قسط التأمين"[6].

كما عرفه الأستاذ هيمار (hemard) على أنه "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير، في حالة تحقق الخطر المعين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء مقابل أداء من المستأمن وهو القسط"[7].

وعرفه أيضا الدكتور عز عادل بأنه "يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد أو الهيئات من الخسائر المادية الناشئة من تحقق الأخطار محتملة الحدوث والتي يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإدارة الأفراد أو الهيئات في حدوثها"[8].

وفي الأخير يمكن أن نستنتج بأن التأمين : هو عبارة عن الآلية التي يتم فيها نقل الخطر وذلك على عدة أنواع من التأمين مثل التأمين التبادلي والتأمين الذاتي والتأمين التجاري والتأمين الحكومي.

---

[3] عمر موساوي، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة، 2006، ص ص4.

[4] سليمة طبايبية، **مرجع سابق**، ص ص70.

[5] معراج جديدي ، **مدخل إلى دراسة قانون التأمين الجزائري**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2002، ص12.

[6] مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص42 .

[7] عبد الفتاح سليمان مجدي ، **عمر ابن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب، القاهرة، 2003،ص138.

[8] محمد توفيق التعليني وجمال عبد الباقي واصف ، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الكتب الأكاديمية، 2003، ص109.

II. العناصر الأساسية للتأمين والأخطار القابلة له

أولا/ العناصر الأساسية للتأمين : من خلال التعاريف السابقة نستنتج العناصر الأساسية للتأمين وهي :

1 **المؤمن** (**L'assuré**) : وهو يتمثل في شركة التأمين حيث يتعهد المؤمن بدفع المبلغ إلى المؤمن له في حالة وقوع الخطر[9].

2 **المؤمن له** (**L'assureur**): وهو الطرف الذي يكتتب التأمين والذي يتعرض لخطر ما في ماله أو في شخصه[10].

3 **-المستفيد** : وهو الشخص الذي يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه، ويتم تعيينه من قبل المستأمن في عقد التأمين وفي معظم الأحيان يكون المستأمن هو المستفيد نفسه[11].

4 **وثيقة التأمين** : وهي التي تصدرها شركة التأمين وتتمثل في نموج كتابي، تعرف أيضا ببوليصية التأمين حيث يتم إصدارها من طرف المؤمن ومن الممكن اعتبارها وسيلة لإثبات هذا العقد وتنظيم هذا الاتفاق[12].

5- الخطر(**Le Risqué**) : وهو عبارة عن حادثة غير محققة الوقوع سواء بشكل عفوي تلقائي أو بمحضرى إرادة المؤمن له وله شروط:

- أن يكون احتمالي الوقوع ؛
- أن يكون مستقبلي ؛
- غير مخالف للنظام العام[13].

ثانيا/ الأخطار القابلة له :

-لا بدأن يكون هناك عدد كبير وكاف من الوحدات المتجانسة المعرضة للخطر لإمكانية التنبؤ بالخسائر بدقة ؛

-يجب أن تكون الخسارة تصادفيه أو عرضية أو مستقلة أي أن الخسارة يجب أن تخضع لعنصر الصدفة، بمعنى أن تكون الخسارة محتملة أي غير أكيدة أو غير مستحيلة الوقوع ؛

-يجب أن لا تكون الخسائر كوارثيه فيجب عدم قبول التأمين ضد خسائر يتوقع أن تصيب عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر في وقت واحد[14] ؛

-يجب أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن منها محددة وقابلة للقياس فيجب أن تكون الخسارة من النوع الذي يصعب التدليس أو الغش فيه، ومن السهل تحديد مكان وزمان وقوع الخسارة وتحديد قيمتها[15].

---

[9] سليمة طبايبية، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

[10] عمر موساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[11] أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص6.

[12] زهرة مختاري ، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين–دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التأمين (2005–2007)**،مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2011، ص17.

[13] عمر موساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[14] مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص49.

[15] عبد الغفار حنفي ورسمية قريا قص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، طبعة 2011 الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ص349.

III.الوظائف الأساسية للتأمين

أولا/ الوظائف الأساسية للتأمين : يقوم التأمين بعدة وظائف اجتماعية، سياسية واقتصادية وإذا كان التأمين يحقق الوظائف المرجوة للفرد فهو يحقق في ذات الوقت لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع ككل، من خلال استثمار الأموال المجتمعة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم وعلى ذلك يمكن تبيين وظائف التأمين على النحو التالي :

1 -**زيادة الإنتاج** : يقوم التأمين بالمحافظة على القوة الإنتاجية سواء كانت بشرية أو مادية، وأيضا يؤدي التأمين انصراف وتفرغ المشرفين على الوحدات الاقتصادية لرسم السياسات الإنتاجية في جو يسوده الأمان، وكذلك يوفر الضمان لرأس المال، واستمراره في أداء دوره الحيوي في الاقتصاد عن طريق الوظيفة التعويضية التي يقوم بها التأمين ؛

2 -**وسيلة لتكوين رؤوس الأموال و تمويل خطط التنمية الاقتصادية** : وذلك من خلال الاحتياط المجتمع لدى شركات التأمين والذي يمكن توجيهه لتمويل خطط التنمية الاقتصادية ؛

3 -**عامل من عوامل الائتمان** : بحيث يوفر التأمين على مستوى الأفراد للمدين ضمانات تسهل له عمليات الاقتراض من الدائن ؛

4 -**وسيلة للحد من الاستهلاك وزيادة المدخرات** : يمتص التأمين المدخرات التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية، لو لم يوجهها المؤمن له لدفع أقساط التأمين ؛

5 -**التأمين وسيلة للتخفيف من حالة التضخم** : للتأمين قدرة على التخفيف من حالة التضخم التي تصاحب التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة الأموال في أيدي المستهلكين مع نقص السلع لمواجهة هذا الطلب مما يؤدي إلى زيادة السعر ؛

6 -**وسيلة لتحقيق التوازن التلقائي في المجتمع** : خلال فترات الرواج يدفع العاملون من دخلهم أقساط التأمين العاطلة وهذا يقلل من القدرة الشرائية أثناء فترات الكساد ؛

7 -**وسيلة لتوفير فرص العمل** : يمتص جزء من الحالة التي لا تعمل بأن توفر فرص العمل وهذا يساهم في حل مشكلة البطالة[16].

IV.نشأة نشاط التأمين في الجزائر:

لقد عمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام تأميني يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة، إذ مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني في لب النقاش، فعرف بذلك تطورات هامة جعلت منه يدير المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبلا.

[16] محمد حسن قاسم، **محاضرات في عقد التامين**، طبعة 1999، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت، ص38.

شهد التأمين في الجزائر تحولات مستمرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فبعد أن كان يخضع للقوانين الفرنسية التي كانت تحكمه وتسيره خلال الفترة الاستعمارية، تم وضع أولى القوانين الخاصة في الجزائر عقب الاستقلال، والتي جاءت لتحل محل النصوص الفرنسية.

من خلال هذه القوانين أضحت شركات التأمين الجزائرية تراهن بقوة للبحث على منتجات توافق المعطيات الاقتصادية الجديدة، فازدهر النشاط بتبنيها إستراتيجيات لغزو السوق وذلك بإغراء الزبون ونشر ثقافة التأمين وتوسيع دائرة الوعي، كما رفعت المستوى التكويني لدى موظفيها وتكييف برامج بما يتماشى واحتياجات المجتمع وتطلعاته.

أولا : تعريف شركات التأمين الجزائرية وتصنيفها :

تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، فتحقق بذلك عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع.

تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين، كونها تحصل على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة، أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين.

قد عرف المشرع الجزائري شركات التأمين في المادة **203** من القانون **07 / 95** بأنها شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا.

تصنف شركات التأمين إلى تصنيفات عديدة، وهذا وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية(التأمين على الحياة والعام، صناديق الضمان الاجتماعي، الشركات الشاملة)، حسب شكلها القانوني (شركات مساهمة وشركات الصناديق).

ثانيا : أنشطة شركة التأمين ووظائفها الرئيسية : تؤدي شركة التأمين دورا مزدوجا فبالإضافة إلى وظيفة التأمين التي هي النشاط البارز الذي تجند له جهود العاملين بالشركة، هناك وظيفة الاستثمار وهي أقل وضوحا وفعالية، ولقد انعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وإدارة تلك الشركة، وفي هذا الصدد نركز على وظيفتين رئيسيتين هما :

1- **إدارة العمليات** : تؤدي دور الوسيط الذي يتلقى أقساط ويقوم باستثمارها، ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم ليتبقى الربح الذي يحصل عليه أصحاب الشركة ؛

2- **إدارة النشاط التسويقي** : يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجاذبة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة، فكلما قلصنا تكاليف ابتكار الأنواع الجديدة وتدريب الوكلاء والإشراف عليهم، ستتوصل إلى تحقيق أقساط منخفضة نسبيا وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية[17].

[17] سليمة طبايبية، **مرجع سبق ذكره**، ص73-74.

المطلب الثاني : أساسيات حول تقييم الأداء المالي للمؤسسات

للمؤسسة الاقتصادية دور مهم في النشاط الاقتصادي، ويعد تقييم أدائها المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركة لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة، وهذا لتحسين أدائها المالي نحو الأفضل.

I.مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه

أولا : تعريف الأداء المالي :

يمكن تعريفه على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار الظرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وتشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الربحية[18] .

تعريف تقييم الأداء المالي :

يعني تقويم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[19] .

مفهوم تقييم الأداء المالي :

يعرف تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية "بأنه عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية"، أي أنه في كل الظروف والأحوال لا بد وأن يتم اتخاذ قرار إداري، وكل ذلك بهدف ضمان تحقيق أعلى درجة من درجات الكفاية والفاعلية في الأداء المالي للوحدة الاقتصادية [20] .

ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي :

مثل أهمية تقييم الأداء المالي في :

-الكشف عن مدى تحقيق قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج؛

---

[18] عبد الغاني دادن ، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 -2007، ص36.

[19] عبد الغاني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في الشركة الاقتصادية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04، 2006، ص ص41-42.

[20] ناصر عدون دادي، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المحمدية، الجزائر،2001، ص321.

-يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياسا لمدى نجاح الشركة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها، وذلك أن النجاح مقياس مركب يجمع بن الفعالية والكفاءة ؛

-يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها ؛

-يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة، وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها[21].

II.خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: خطوات تقييم الأداء المالي : يمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي في النقاط التالية :

-الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية محددة ؛

-احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي ؛

-دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروق وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛

-وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها[22].

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

تواجه الشركة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد :

1.3-العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد :

- الرقابة على التكاليف ؛

[21] مريم عباز ، **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص19.

[22] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010، ص51-52.

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة ؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

2.3–العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

تواجه الشركة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات ؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق ؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة[23].

III.المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

أولا– تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالية :

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها ويعرف بأنه" التفاعل ألقيمي والزمني بين الموارد المالية في الشركة واستعمالاتها " فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لجزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري[24].

ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية :

أ – رأس المال العامل : رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل الشركة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي[25].

ب – احتياج رأس المال العامل (BFR) : تقليديا يمثل رأس المال العامل الموجب شرطا للتوازن المالي السليم ولن يكن له معنى ذاتيا إلا إذا تمت مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأس المال العامل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزون، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة والديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع الشركة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل [26].

---

[23] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص42 .

[24] جميل أحمد توقيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، 1986، ص17.

[25] محمد سامي لزعر ، **التحليل المالي للقوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012،ص ص 92-95.

[26] لياس بن الساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن2006، ص84.

ث – تعريف الخزينة : يمكن تعريف خزينة الشركة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما تستطيع الشركة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال[27].

ثانيا– تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية :

تعتمد الشركة في تحليلها لمركزها المالي على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير ومقارنة تلك العلاقات مع النسب المعيارية المستمدة من القطاع التي تنشط فيه هذه الشركة أو من تلك الموضوعة من قبل الشركة نفسها، والمتعارف عليها بين المحللين الماليين، حيث تعرف تلك العلاقات باصطلاح النسب المالية، ومن بين أهم هذه النسب[28] :

أ – نسب السيولة :هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة الشركة على المدى القصير، أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

ب – نسب المرد ودية :وتعرف أيضا بنسب الربحية، فالمر دودية معيار مهم لتقييم أداء الشركة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل الشركة على تحقيق نتائج جيدة، وهي "العلاقة بين النتائج التي تحققها الشركة والوسائل المستخدمة في ذلك"، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد الشركة في استخدام مواردها[29].

ت – نسب النشاط : تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب[30].

ث– نسب التمويل : تعتبر هذه المجموعة عن نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواءً داخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب : نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الذاتي، نسبة الاستقلالية المالية[31].

---

[27] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات (دراسة حالة الشركة الوطنية لإنجاز القنوات 2005–20008)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، 2009،ص ص 92.

[28] دريد آل شبيب،**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،ص83-111.

[29] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، يومي : 05-2013/05/06، ص ص7-8.

[30] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – العلمة – سطيف)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص46.

[31] جليلة بن خروف، **مرجع سابق**، ص86.

IV.الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين

1- المعايير الخارجية والمعايير الداخلية لتقييم أداء شركات التأمين :

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات إنتاج السلع الصناعية، ذلك لان عددا هاما من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبنى على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن القول بان معايير أو مقاييس تقييم الأداء في شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية أي المؤشرات على شكل نسبة مئوية.

أ: **المعايير الخارجية** : نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور المتعاملين ويبنى عليها حكمه على شركة التأمين، وأهم هذه العوامل ما يلي :

1- الخدمة الجيدة للعملاء: وأهمها السرعة والعدالة في تسوية التعويضات.

2- تكلفة التأمين. 3- السمعة المالية العامة للشركة.

ب: **المعايير الداخلية** : وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء في شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الإدارية المختلفة في الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية[32].

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة –

تعتبر الدراسات السابقة من أهم بين المراجع التي تبين لنا أهمية الموضوع واكتشاف ما سوف نتوصل إليه من بعد مقارنة ما توصلت له هذه الدراسات، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى بعض الدراسات السابقة للموضوع وكذلك المقارنة بين هذه الدراسات والدراسة الحالية

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1-دراسة سليمة طبايبية، بعنوان : تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية من2007-2009، ولقد حاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية التالية : **هل يمكن الاعتماد على نسب التحليل المالي التقليدية في تقييم الوضع المالي لشركات دون مراعاة خصوصية أنشطة شركات التأمين؟** ، وقد اختارت الباحثة عينة وهي عبارة عن الشركة الجزائرية للتأمين لكونها الشركة الرائدة في مجال التأمين في الجزائر.

[32] إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، **الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين**، بدون سنة نشر، ص 3-4.

وتهدف هذه الدراسة إلى : إلى تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، و الذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

أما من ناحية الاستنتاجات والتوصيات فقد توصلت الباحثة إلى : أن شركات التأمين تسعى إلى تحقيق الربحية، وأنه يجب وضع نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي، أيضا أنه على شركات التأمين استخدام وسائل أكثر فاعلية لاستغلال مواردها المتاحة[33].

2–دراسة(مختاري زهرة) بعنوان : التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين وإعادة التأمين خلال الفترة (2005–2007)، حاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية التالية : **ما هو دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟**، حيث ركزت الباحثة في مجتمع الدراسة على قطاع التأمين واختارت عينة وهي عبارة عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين LA CAAR، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركات التأمين وأيضا استغلال الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لإبراز نقاط القوة والضعف في الشركة، حيث توصلت الباحثة إلى نتائج من أبرزها يعتبر التشخيص المالي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف إلى مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي[34].

3– دراسة (هدى بن محمد) بعنوان : تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات"CAAT" حيث حاولت الباحثة الإجابة ن الإشكالية التالية : **كيف يمكن لشركات التأمين تعظيم نتائج تسييرها المالي لصالح مالكي الشركة لتحقيق أكبر عائد لهم؟**، كما أن هذه الدراسة كانت تهدف إلى :

إبراز أهمية قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتحليل مختلف جوانب ملاءتها، والتعرف على مدى احترامها لالتزامات الملاءة المفروضة في التنظيم المعمول به في الجزائر، وكذلك التعرف على واقع مردودية شركات التأمين في الجزائر خاصة بعد فتح السوق الوطني للتأمين أمام المستثمرين الخواص، وفي ظل ظروف الاستثمار السائدة وإبراز محركاتها التي على شركات التأمين الاعتماد عليها، إبراز طبيعة العلاقة بين الملاءة والمردودية في شركات التأمين والسبل المتبعة من أجل تحسين كل منها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى : أن الشركة تتمتع بملاءة ومردودية جيدة، حيث نجد أنها تحترم التزامات الملاءة المفروضة فيما يخص كيفية حساب المخصصات التقنية والديون التقنية وتكوين الهامش الإلزامي على أساس الديون التقنية والأقساط، وكلما

[33] سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين من2007–2009)**،جامعة 08ماي1945،الجزائر، سنة 2010.

[34] زهرة مختاري، **التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركات التأمين(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 2005–2007**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، علوم التجارة، جامعة بومرداس، 2011.

ازداد هامش الملاءة المكون كلما أدى إلى زيادة قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها، ومنه إلى زيادة ثقة العملاء فيها، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم الأقساط الصادرة[35].

4- دراسة (حسين مصطفى إبراهيم عرفه)بعنوان : أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري(1982-2001) استهدفت هذه الدراسة بناء أسلوب كمي لتقييم أداء شركات التأمين العامة ليكون مقياسا لأدائها وتطبيق هذا الأسلوب على هذه الشركات بعد ترتيبها من حيث أدائها المالي ، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية 32 نسبة وذلك لاستخدامها في الأسلوب المقترح لتقييم الأداء وقد قسمت هذه النسب لأربع مجموعات تعبر كل مجموعة عن جانب من جوانب الأداء الشركة سيولة-ربحية نشاط-ربحية استثمار-مخصصات فنية ثم تم حساب قيم هذه النسب وفقا للبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية لشركات التأمين خلال الفترة من عام 1982 حتى عام 2001 وقد تم إجراء التحليل العنقودي أحد الأساليب الإحصائية التي لها المقدرة على تقسيم المشاهدات إلى عدة مجموعات على هذه النسب وذلك بغرض تقسيم الشركات محل الدراسة إلى ثلاثة مجموعات قوية الأداء- متوسطة الأداء - ضعيفة الأداء.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تقسيم الشركات إلى ثلاثة مجموعات غير أنه عند إجراء عملية التقسيم تبين أنه يضل إجرائه حسب كل جانب من جوانب الأداء على حده حتى يمكن معرفة أوجه القصور داخل كل شركة كما توصلت أيضا إلى أن المخصصات التي لها تأثير كبير على مستوى أداء الشركات مما يحتم على جهات الإشراف والرقابة وعلى الشركات أيضا مراعاة الدقة عند إعداد هذه المخصصات وإتباع القواعد السليمة لحسابها، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في نتائج هذا التحليل[36].

5- دراسة (بن دراجي سهام) بعنوان : تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية - دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة (2008-2011) - ، حيث حاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية التالية : **ما هي العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية؟**

كانت تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة وتقييم تنافسية قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي والعربي والإفريقي، كذلك تطبيق مؤشرات الأداء المالي على شركات التامين وقياس مدى التغير الحاصل في مؤشرات الأداء المالي نتيجة الاكتتاب العام، وتوصلت الباحثة في الأخير إلى أنه يجب على شركات التأمين أن توظف أشخاص مؤهلين ومختصين في مجال التأمين،كذلك

[35] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين(دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات CAAT)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

[36] حسين مصطفى إبراهيم عرفه، **أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري(1982-2001)**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة والإحصاء والرياضيات والتأمين، جامعة أسيوط، 2006.

تنويع الاستثمارات إلى المجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها وأيضا تشجيع المنافسة في قطاع التأمين وتنظيم السوق وفقا للمعايير الدولية[37].

المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة، كما هو مبين بالجدول التالي :

الجدول رقم(1-1) يمثل: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوع	بعض الدراسات السابقة ركزت على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بعضها ركزت على الملاءة فيها ومنها ما ركزت على المؤسسات الاقتصادية.	أما دراستنا الحالية فقد ركزت على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.
الهدف	هدفت معظم الدراسات السابقة إلى التعرف على شركات التأمين من الناحية المالية .	دراسة الحالية فقد هدفت إلى التحقق من الفرضيات الموضوعة.
المنهجية	كل الدراسات السابقة ركزت على دراسة الحالة.	وكذلك دراستنا الحالية ركزت أيضا على دراسة الحالة.
بيئة الدراسة	معظم الدراسات السابقة كانت في نفس القطاع ولكنها في بيئات مختلفة من الوطن ومن الخارج.	أما دراستنا الحالية فقد كانت الشركة الوطنية للتأمين بولاية ورقلة.
مجتمع وعينة الدراسة	تكون مجتمع وعينة الدراسة لمعظم هذه الدراسات في شركات التأمين بأنواعها.	أما دراستنا فقد ركزت على الشركة الوطنية للتأمين saa بالتركيز على مصلحة المحاسبة والمالية.

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المقارنة بين الدراسات السابقة

[37] سهام بن دراجي ، **تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية (دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة(2008-2011))**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة، 2012.

خلاصة الفصل الأول :

يتضح لنا من خلال الفصل الأول والذي احتوى مبحثين الأول يضم الأدبيات النظرية للدراسة وتتمثل في مفهوم التأمين وشركاته وأيضا مفهوم تقييم الأداء المالي وكذلك المبحث الثاني الذي ضم الدراسات السابقة حول الموضوع.

ومن خلال هذا الفصل يتضح لنا بأن التأمين ما هو إلا وسيلة لحماية الإنسان وأغراضه من الخطر وبسببه قامت شركات التأمين الحالية، أيضا تقييم الأداء المالي يكشف نقاط القوة والضعف في الشركة باعتباره الأداء الجيد، بحيث يعد شرطا أساسيا لضمان بقاء واستمرارية الشركة، حيث تسمح مؤشراته بالحكم على درجة الثقة والأمان في البيانات والمعلومات المقدمة والمعتمد عليها في ظل الأهداف الإستراتيجية وأبعاد الشركة.

في الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسة تطبيقية تفصيلية حول تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

الفصل الثاني : دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالتأمين وشركاته وكذلك تقييم الأداء المالي وأهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة فيه، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين (Société nationale d'assurance :saa) مع الواقع العملي، والمقارنة بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج دراستنا الحالية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث :

الأول يضم : الأدوات والطريقة؛

أما الثاني فيضم : تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول : طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة

قبل التطرق إلى دراسة الحالة في الشركة الوطنية للتأمين، سنوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في مجتمع وعينة الدراسة، تحديد متغيراتها وكيفية قياسها، كذلك الأدوات الإحصائية المستخدمة.

إذًا فكل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلب الأول والثاني.

المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى جزئين، الجزء الأول يتناول مجتمع وعينة الدراسة، الجزء الثاني طريقة جمعها، أما الثالث يتم فيه عرض الملخص للمعطيات المجمعة.

I.مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من قطاع التأمين واخترنا من هذا القطاع الشركة الوطنية للتأمين saa وهذا تعريف مختصر للشركة الوطنية للتأمين يضم النشأة وتطورها :

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية، وأصبحت شركة وطنية بتاريخ 27 مايو 1966 وذلك بصدور القانون 66/129 المتعلق بتأميم الشركات الجزائرية للتأمين وأصبحت الشركة الوطنية للتأمين شركة ذات أسهم برأس مال قدر سنة 2012 بـ16 مليار دينار جزائري.

أما بالنسبة للمديرية الجهوية لولاية ورقلة فتم إنشائها منذ السبعينيات كمندوبية تابعة لوحدة الأغواط وفي سنة 1990 استقلت وحدة ورقلة عن وحدة الأغواط، وكانت تضم 13 وكالة موزعة على أربع ولايات (ورقلة، غرداية، تمنراست والوادي)

في منتصف سنة 2004 تم ضم وحدة الأغواط وبعض الوكالات التابعة لوحدة بسكرة إلى وحدة ورقلة أصبحت تسمى المديرية الجهوية لورقلة وهي تضم حاليا 25 وكالة.

II.طريقة جمع المعطيات

قمنا بجمع المعطيات المتعلقة بالدراسة عن طريق المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية للشركة، وقد مدنا بالمعلومات في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة كدفتر الأستاذ والميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج وغيرها من أجوبة تتعلق بالدراسة تم السؤال عنها وتدوينها في شكل نقاط، وذلك بهدف تسهيل عملية التحليل.

III.تلخيص المعطيات المجمعة

تمثل تلخيص المعطيات في استخراج الميزانية المالية المختصرة وإعداد جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين من 2010-2012.

1/عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة 2010 –2012 :

أ. جانب الأصول للفترة 2010 –2012 :

الجدول رقم (2–1) : يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة 2010 –2012 **الوحدة : الدينار الجزائري**

البيان	2010	2011	2012
الأصول الثابتة	58 084 817,20	61 254 666,05	59 296 207,80
مجموع الأصول الثابتة	58 084 817,20	61 254 666,05	59 296 207,80
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال	92 335 885,47	61 254 666,05	59 296 207,80
قيم قابلة للتحقيق	190 924 493,92	205 037 947,47	249 368 804,24
قيم جاهزة	27 555 797,63	28 344 787,27	36 062 907,33
مجموع الأصول المتداولة	310 816 177,02	294 637 400,79	344 727 919,37
مجموع الأصول	368 900 994,22	355 892 066,84	404 024 127,17

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

ب. جانب الخصوم للفترة 2010–2012 :

الجدول رقم (2–2) : يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة 2010 –2012 **الوحدة : الدينار الجزائري**

البيان	2010	2011	2012
الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة	142 918 773,75	202 547 696,50	262 176 619,25
ديون طويلة و متوسطة الأجل	162 973 499,95	93 185 316,74	51 680 966,63
مجموع الأموال الدائمة	305 892 273,70	295 733 013,24	313 857 585,88
الديون قصيرة الأجل	63 008 720,50	60 159 053,60	66 018 334,38
مجموع الديون قصيرة الأجل	63 008 720,50	60 159 053,60	66 018 334,38
مجموع الخصوم	368 900 994,20	355 892 066,84	404 024 127,20

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

2/ عرض جدول حسابات النتائج للفترة 2010-2012 :

الجدول رقم(2-3) : يمثل جدول حسابات النتائج للفترة 2010-2012 الوحدة : الدينار الجزائري

رقم الحساب	البيان	2010	2011	2012
70	قسط التأمين عن العمليات المباشرة	455 719 782,95	471 364 805,36	551 249 853,5
72	التعويضات المؤجلة	335 978 420,52	370 976 777,54	408 102 700,05
1	**رقم الأعمال الصافي**	**791 698 203,47**	**842 341 582,90**	**959 352 553,59**
60	أداءات عن الكوارث في العمليات	456 489 179,45	390 040 003,12	293 045 320,86
61و62	المصالح الخارجية و مستهلكات أخرى	32 510 949,61	34 077 419,05	32 435 485,38
2	استهلاكات السنة الملية	489 000 129,06	424 117 422,17	325 480 806,24
3	**القيمة المضافة**	**302 698 074,41**	**418 224 160,73**	**633 871 747,35**
63	أعباء المستخدمين	175 039 539,83	209 890 881,66	228 041 794,77
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات الشبيهة	9 162 132,94	9 443 002,33	11 406 522,11
4	**الفائض الإجمالي للاستغلال**	**118 496 401,64**	**198 890 276,74**	**394 423 430,47**
75	إيرادات العمليات الأخرى	456 431,73	9 777 497,05	4 693 349,40
78	استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	9 683 286,96	12 375 080,55	12 853 236,76
65	أعباء العمليات الأخرى	152 146,21	3 214 543,81	10 701 413,85
68	مخصصات المؤونات والإهلاك و خسائر القيمة	21 390 579,71	29 192 788,99	12 026 876,01
5	**النتيجة العملياتية**	**107 093 394,41**	**188 635 521,54**	**389 241 726,77**
76	الإيرادات المالية	57 474 134,72	58 217 330,15	58 981 257,08
66	المصارف المالية	-	-	-
6	**النتيجة المالية**	**57 474 134,72**	**58 217 330,15**	**58 981 257,08**
7	النتيجة قبل فرض الضريبة	164 567 529,13	246 852 851,69	448 222 983,85
695و698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	839 032 619,50	878 406 335,45	917 780 051,40
693و692	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	696 113 845,75	675 858 638,95	655 603 432,1
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	**142 918 773,75**	**202 547 696,50**	**262 176 619,25**
77	عناصر غير عادية(إيرادات)	-	-	-
67	عناصر غير عادية(أعباء)	-	-	-
9	النتيجة غير العادية	-	-	-
10	**صافي النتيجة المالية**	**142 918 773,75**	**202 547 696,50**	**262 176 619,25**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية والمؤشرات المالية المتمثلة في:

I.الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

الأدوات المستخدمة في الدراسة هي: جدول حسابات النتائج والميزانية للسنوات التالية: 2010-2012.

II.الأدوات الإحصائية، القياسية المستخدمة

لقد قمنا باختيار المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي ألا وهي المؤشرات المالية والنسب المالية والحسابات المتعلقة بالتسيير.

III.البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

مما سبق يتضح لنا أن البرامج التي يمكن استخدامها هي : برنامج Microsoft office excel2007.

المبحث الثاني : نتائج و مناقشة نتائج الدراسة

سوف نستعرض في هذا المبحث النتائج التفصيلية لدراسة التي تم التوصل إليها حيث قسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يضم نتائج الدراسة أما الثاني يضم مناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناءً على المعلومات المتحصل عليها من الشركة الوطنية للتأمين saa خلال الفترة (2010-2012) التي تساعدنا في حساب المؤشرات المالية والنسب المالية لتقييم أدائها المالي وأيضا المؤشرات المتعلقة بحسابات التسيير المستخرجة من جدول حسابات النتائج.

I.تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات والنسب المالية

أولا : تحليل التطور النسبي لأصول وخصوم الميزانية المالية الفترة2010–2012 :

1 تحليل أصول الميزانية المالية :

شكل البياني رقم (2–1) يمثل : التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة في الفترة2010–2012

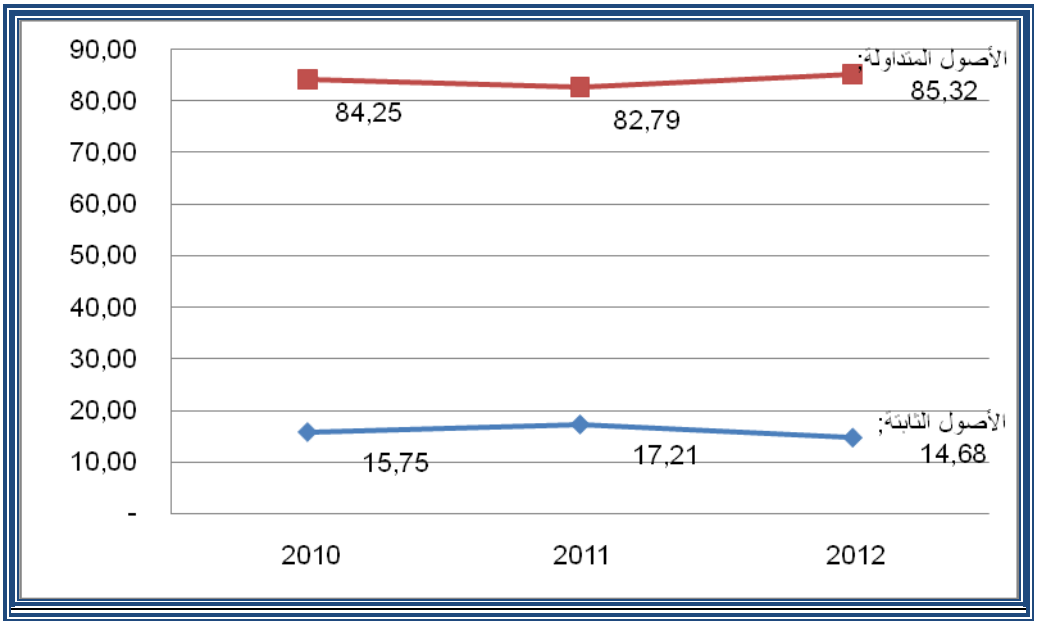

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Excel**

التعليق :

يبين الشكل رقم (2–1) أن الأصول الثابتة كانت متذبذبة تارة منخفضة وتارة أخرى مرتفعة ففي سنة2010كانت تقدر نسبتها بِـ 15.75%، وفي سنة 2011 ارتفعت إلى 17.21%، أما سنة 2012 انخفضت إلى 14.68%، أما الأصول المتداولة كانت فكانت سنة 2010 تقدر بِـ 84.25% وانخفضت سنة 2011 إلى 82.79% ثم ارتفعت سنة2012 إلى85.32%

التفسير :

يعود التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة إلى الارتفاع والانخفاض في الاستثمارات الثابتة أي التثبيتات العينية الأخرى، وهذا ما يدل على الاعتماد المتزايد على الاستثمار في دورة الاستغلال، أما الأصول المتداولة فيعود التذبذب الحاصل فيها إلى الانخفاض في قيم الاستغلال، هذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

2-تحليل خصوم الميزانية المالية :

شكل البياني رقم(2-2) يمثل : تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2010-2012

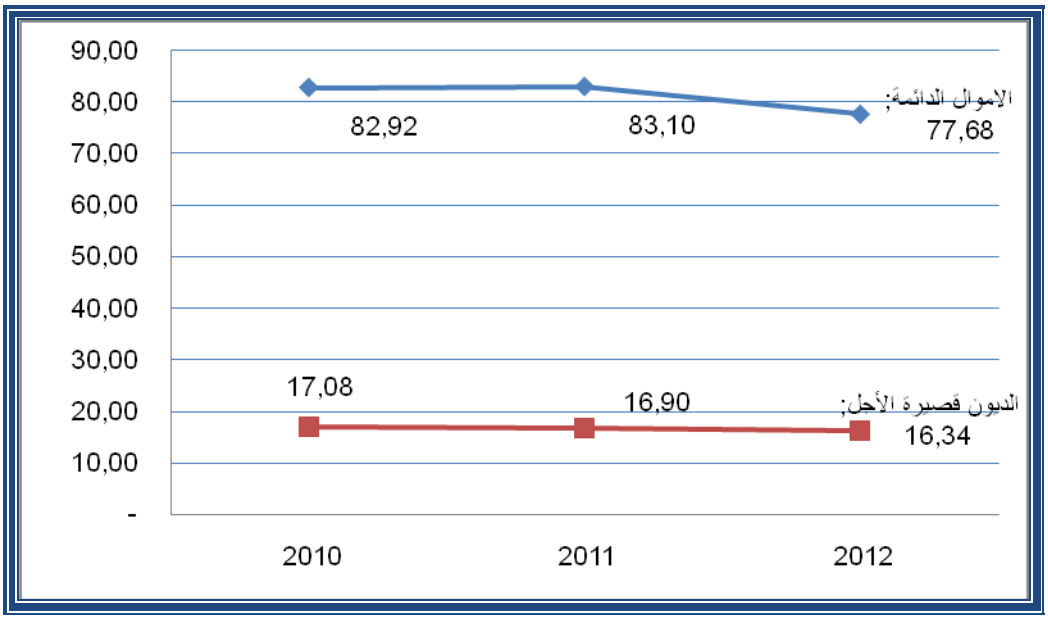

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج**Excel**

التعليق :

من خلال الشكل البياني رقم (2-2) يتضح أن :

الأموال الدائمة في تذبذب حيث كانت نسبتها في سنة 2011 تقدر بـ 83.10% أما سنة 2012 فانخفضت إلى 77.68%، وكذلك الديون قصيرة الأجل كانت في تناقص حيث كانت في سنة 2010 تقدر نسبتها بـ 17.08% أما سنة 2012 فقدرت نسبتها بـ16.34% وهذا راجع إلى الانخفاض في الديون قصيرة الأجل.

التفسير :نفسر التذبذب الحاصل في الخصوم ب :

- يمكن تفسير التذبذب في الأموال الدائمة بالتذبذب في الأموال الخاصة والانخفاض في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، أما الديون القصيرة الأجل فالتناقص في نسبتها فهو راجع إلى لانخفاض في الديون القصيرة الأجل.

الاستنتاج :

من خلال تفسيرنا للأصول وخصوم الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين نستنتج أن :

- الشركة كانت في حالة جيدة حيث أنها لم تحقق خزينة سلبية.
- حققت أصول وخصوم في تزايد خلال فترة الدراسة.

ثانيا : تحليل المؤشرات المالية :

1- مؤشر رأس المال العامل(FR):

الجدول رقم (2-4): يمثل حساب رأس المال العامل الدائم 2010-2012 **الوحدة : الدينار الجزائري**

البيان	2010	2011	2012
الأموال الدائمة A	305 892 273,70	295 733 013,24	313 857 585,88
الأصول الثابتة B	58 084 817,20	61 254 666,05	59 296 207,80
رأس المال العامل الدائم A-B	247 807 456,50	234 478 347,19	254 561 378,08

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

التعليق :

من خلال الجدول رقم (2-4) يتبين أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث حيث حقق سنة 2010 ما قيمته 247 807 456,50 د.ج، ثم انخفض بشكل طفيف سنة2011 حيث قدر بِـ 234 478 347,19 د.ج، ولكنه عاد إلى الزيادة سنة 2012.

الجدول رقم (2-5): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص2010-2012 **الوحدة : الدينار الجزائري**

البيان	2010	2011	2012
الأموال الخاصة A	142 918 773,75	202 547 696,50	262 176 619,25
الأصول الثابتة B	58 084 817,20	61 254 666,05	59 296 207,80
رأس المال العامل الخاص A-B	84 833 956,55	141 293 030,45	202 880 411,45

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

التعليق :

يتبين من خلال الجدول رقم(2-5) أن قيمة رأس المال العامل الخاص كانت موجبة خلال فترة الدراسة حيث حققت سنة2010 ما قيمته 84 833 956,55 د.ج، واستمرت هذه الزيادة أيضا سنة 2012 قدرت بِـ 202 880 411,45 د.ج وهذا ما يدل على أن الشركة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون اعتمادها على الموارد الخارجية.

الجدول رقم (2-6): يمثل حساب رأس المال العامل الصافي2010-2012 **الوحدة : الدينار الجزائري**

البيان	2010	2011	2012
مجموع الأصول A	368 900 994,20	355 892 066,84	404 024 127,20
الأصول الثابتة B	58 084 817,20	61 254 666,05	59 296 207,80
رأس المال العامل الإجمالي A-B	310 816 177,00	294 637 400,79	344 727 919,40

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين saa

التعليق :

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الإجمالي حقق قيم كلها موجبة خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ أن هناك انخفاض سنة2011 ثم رجعت إلى الزيادة سنة 2012 .

2- مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) :

الجدول رقم (2-7): يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل2010-2012 **الوحدة : الدينار الجزائري**

البيان	2010	2011	2012
الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة A	310 282 259,28	292 337 997,07	344 585 876,79
الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفيات البنكية B	63 008 720,50	60 159 053,60	66 018 334,38
احتياجات رأس المال العامل A-B	247 273 538,78	232 178 943,47	278 567 542,41

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين saa

التعليق :

يتبين من خلال الجدول رقم (2-7) أن الاحتياج في رأس المال العامل قد حقق نتائج إيجابية خلال السنوات الثلاث للدراسة ولكنه شهد انخفاض سنة 2011 ثم رجع للزيادة سنة2012.

3- مؤشر الخزينة (T) :

الجدول رقم (2-8): يمثل حساب الخزينة 2010-2012 **الوحدة : الدينار الجزائري**

البيان	2010	2011	2012
رأس المال العامل الإجمالي A	310 816 177,00	294 637 400,79	344 727 919,40
احتياجات رأس المال العامل B	247 273 538,78	232 178 943,47	278 567 542,41
الخزنية A-B	63 542 638,22	62 458 457,32	66 160 376,99

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

التعليق :

يبين الجدول أعلاه أن رصيد الخزينة للمؤسسة موجب خلال فترة الدراسة حيث شهدت انخفاض طفيف سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، ثم رجعت إلى الزيادة في سنة 2012 حيث حققت ما قيمته 66 160 376,99د.ج، ما يفسر هذا أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل و هذا يعتبر بالشيء الجيد للمؤسسة، وهو ما يدل على أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة.

تفسير وتحليل المؤشرات المالية :يمكن تفسير نتائج المؤشرات المالية :

1. رأس المال العامل : نفسر الزيادة في رأس المال العامل بأنه للمؤسسة القدرة على تمويل استثماراتها وأصولها المتداولة، وهذا كله راجع إلى زيادة الأموال الخاصة أي أنه للمؤسسة هامش أمان جيد.

2. **الاحتياج في رأس المال العامل :** هذا يفسر أن احتياجات الدورة كانت أقل من موارد الدورة وهذا يعني أن الشركة استطاعت تغطية استخدامات الاستغلال بموارد الاستغلال، وهذا كله راجع إلى زيادة قيمة الديون قصيرة الأجل.

3. **الخزينة :** ما يفسر هذا أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يعتبر بالشيء الجيد للمؤسسة، وهو ما يدل على أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة.

الاستنتاج : نستنتج من خلال التفسير ما يلي :

-أن الشركة حققت نتائج ايجابية خلال فترة الدراسة.

-حققت الشركة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة لأنه كانت احتياجات رأس المال العامل أقل من رأس المال العامل الصافي.

ثالثا : تحليل النسب المالية :

1 **نسب السيولة :** تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند آجال استحقاقها.

الجدول رقم (2-9): يمثل حساب نسب السيولة 2010-2012

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	4,93	4,90	5,22
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة-المخزونات / الديون قصيرة الأجل	0,84	0,83	0,85
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	0,44	0,47	0,55

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

شكل بياني رقم (2-3): يمثل تطور نسب السيولة للفترة 2010-2012

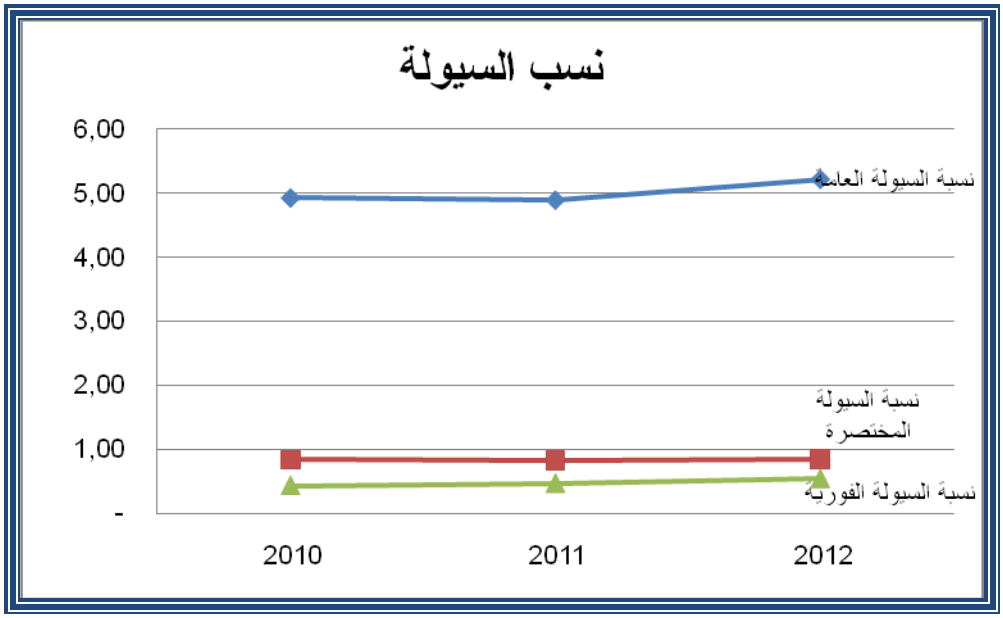

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Excel**

التعليق :

من خلال الجدول والشكل البياني رقم(**2–9**) و(**2–3**)على التوالي نلاحظ أن كل نسب السيولة في تزايد مستمر حيث يتبين أيضا أن هناك تذبذب طفيف في نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة المختصرة.

- **نسبة السيولة العامة** : كانت هذه النسبة تفوق نسبة 100% ما يعني هذا أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية إجمالي الديون القصيرة الأجل كما تشير هذه النسبة إلى أن الشركة تحقق فائضا في السيولة وهي متوازنة ماليا.

فهذا يعني أن الشركة لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة المختصرة** : شهدت هذه النسبة تطورا خلال فترة الدراسة مع أنها لم تفق نسبة 100% أي أنه مقابل كل دينار واحد من الخصوم الجارية هناك 0.84د.ج من الأصول سريعة التحول إلى نقديات، بالمقابل 0.85د.ج في سنة 2012، وهذا ما يدل على أنه مؤشر جيد لأنه مرتفع بالمقارنة مع النسب المعيارية التي تتراوح بين30% و50%

- **نسبة السيولة الفورية** : هذه النسبة كانت تشهد تطورا ملحوظا وهي لم تتعدى نسبة 100% وهذا بالشيء الجيد بالنسبة للمؤسسة وإذا فاقت نسبة 100% فإن ذلك يؤثر بالسلب على ربحية الشركة، حيث انحصرت بين 40%و55%، حيث أنها تعدت النسبة المعيارية التي تتراوح بين 20%و30% حيث أن هذه الزيادة الكبيرة عن النسبة المعيارية تدل على الفائض في النقديات غير مستقل أو عدم تجديد للاستثمارات.

الاستنتاج : نستنتج من خلال التعليق والتفسير ما يلي :

- نسب السيولة كلها كانت جيدة، حيث أن نسب السيولة جعلت الشركة توفي بالتزاماتها قصيرة الأجل أما نسبة السيولة الفورية فقد تجاوزت القيم المعيارية فهذا يؤثر على ربحية الشركة بالسلب.

نسب النشاط : تقيس هذه النسب المقدار الذي يساهم به كل عنصر مستثمر في أصول الشركة في تحقيق رقم الأعمال، فهي أداة فعالة لإدارة الشركة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها.

الجدول رقم (2–10): يمثل حساب نسب النشاط 2012–2010

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات الصافية/مجموع الأصول	2,15	2,37	2,37
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات الصافية/مجموع الأصول الثابتة	13,63	13,75	16,18
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الصافية/الأصول المتداولة	2,55	2,86	2,78

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

شكل بياني رقم (2–4): يمثل تطور نسب النشاط للفترة 2010–2012

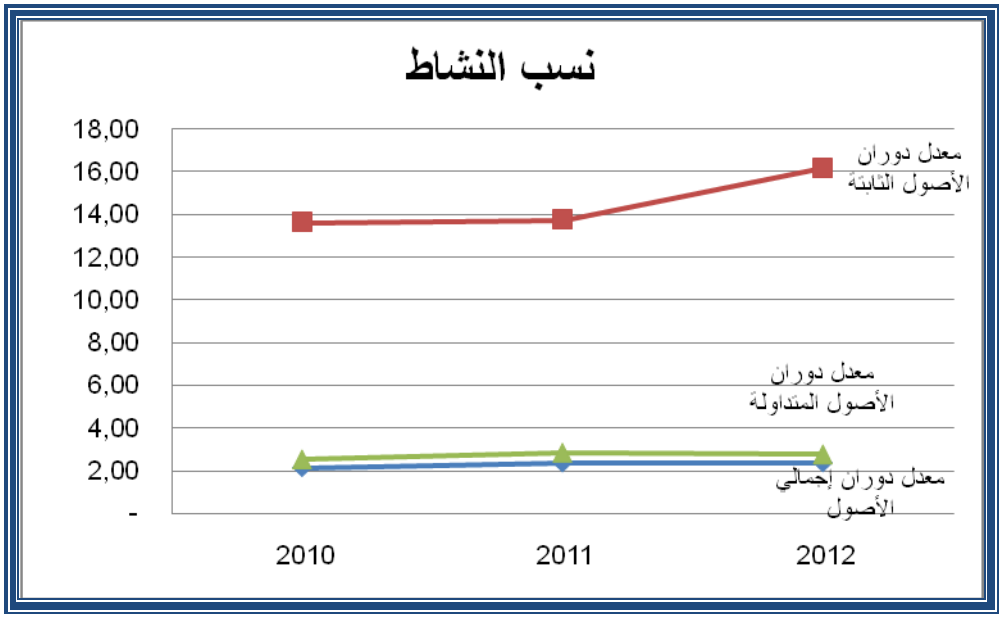

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Excel**

التعليق : يتبين من خلال الشكل البياني رقم(**2–4**) :

- بلغ أدني معدل لإجمالي الأصول للمؤسسة 2.15 سنة 2010، فيما بلغ أقصى قيمة هي 2.37سنة 2012، هذا يعني أن كل دينار واحد امستثمرته الشركة قد حقق لها 2.37د.ج من رقم الأعمال سنة 2012، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة وهو بالشيء الجيد للمؤسسة.
- شهد معدل دوران الأصول الثابتة في الشركة أدنى قيمة له 13.63 سنة 2010، أما سنة 2012 فقد حققت أقصى حد بلغ ما قيمته 16.18، و هذا يعني أن كل دينار استثمرته الشركة في الأصول الثابتة قد حقق لها 16.18د.ج كأقصى حد من رقم الأعمال، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة.
- أما معدل دوران الأصول المتداولة فقد بلغ أقصى حد لها 2.86 سنة 2011 وأدنى حد لها سنة 2010 حيث بلغ 2.55مما يعني هذا أن كل دينار استثمرته الشركة في أصولها المتداولة قد حقق لها 2.86د.ج كأقصى قيمة من رقم أعمالها، و 2.55د.ج كأدنى قيمة من رقم أعمال الشركة.

الاستنتاج : نستنج من خلال خلال التعليق مايلي :

-نسب النشاط فكانت كلها تساهم في تحقيق رقم أعمال معين وهذا من خلال كل أصل مستثمر.

3 -**نسب التمويل** : تقيس هذه النسب درجة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل نشاطها.

الجدول رقم (2-11): يمثل حساب نسب التمويل 2010-2012

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	5,27	4,83	5,29
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	2,46	3,31	4,42
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0,39	0,57	0,65
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0,44	0,26	0,13

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين saa

شكل بياني رقم (2-5) : تمثل تطور نسب التمويل خلال للفترة 2010-2012

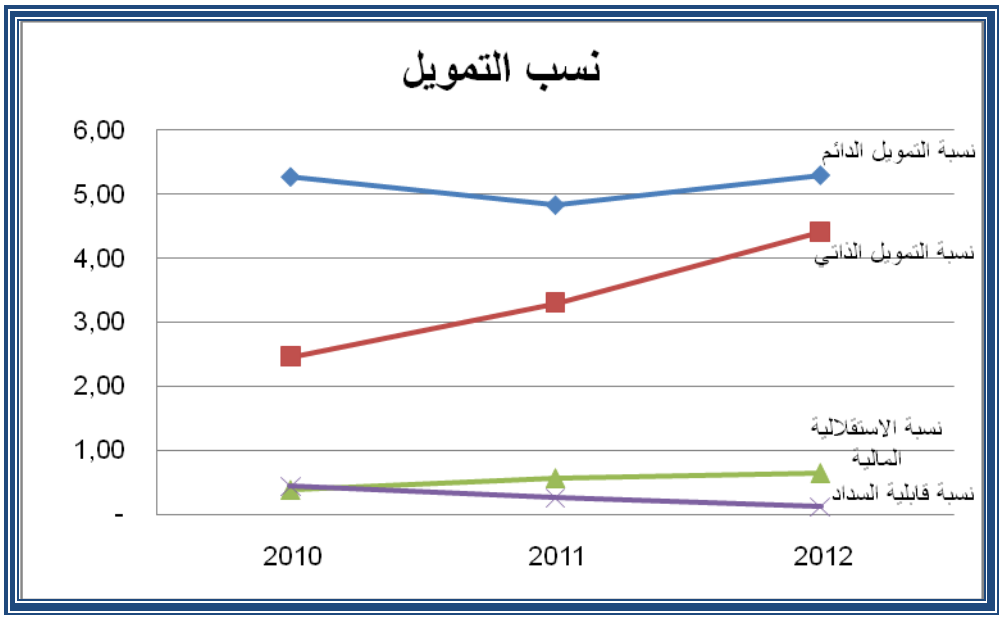

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Excel**

التعليق : نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (2-6) أن :

- **نسبة التمويل الدائم** : جاءت نسبة التمويل الدائم كلها أكبر من 100%، كانت أعلى نسبة لها في سنة 2012 قدرت بـ 529% وأدنى نسبة في سنة 2011 قدرت بـ 4.83% وهذا يعتبر بالشيء الجيد بالنسبة للمؤسسة حيث يسمح لها بالحصول على القروض إذ أرادت ذلك.
- **نسبة التمويل الذاتي** : أما هذه النسبة فبلغت أدنى نسبة سنة 2010 قدرت بـ 246% وأعلى نسبة سنة 2012 قدرت بـ 442% وكانت هذه النسبة في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة.
- **نسبة الاستقلالية المالية** : من خلال الشكل البياني يتضح بأن منحنى نسبة الاستقلالية المالية في تزايد حيث أن أعلى نسبة هي 39% وأعلى نسبة هي 0.65%، كما أنها لم تتعدي كثيرا النسب المعيارية التي تتراوح بين 30% و50%.

▪**نسبة قابلية التسديد** : كانت نسبة قابلية التسديد في تنازل حيث أنها لم تتعدى النسبة المعيارية وهي 50% فإنه من خلال هذه النسب يمكن للمقرضين أن يقرضوا الشركة مع ضمان حقوقهم.

الاستنتاج : من خلال التعليق والتفسير نستنتج أن :

–نسب التمويل ونسب فكلها كانت جيدة حيث أنها تسمح للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائنيها.

4 **نسب المردودية** : تقيس معدلات المردودية قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل وكذلك المدى الذي تذهب إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

الجدول رقم (2–12): يمثل حساب نسب المردودية2012–2010

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	39%	57%	65%
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	100%	100%	100%
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	18%	24%	27%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينsaa

الشكل البياني رقم (2–6): يمثل تطور نسب المردودية للفترة 2010–2012

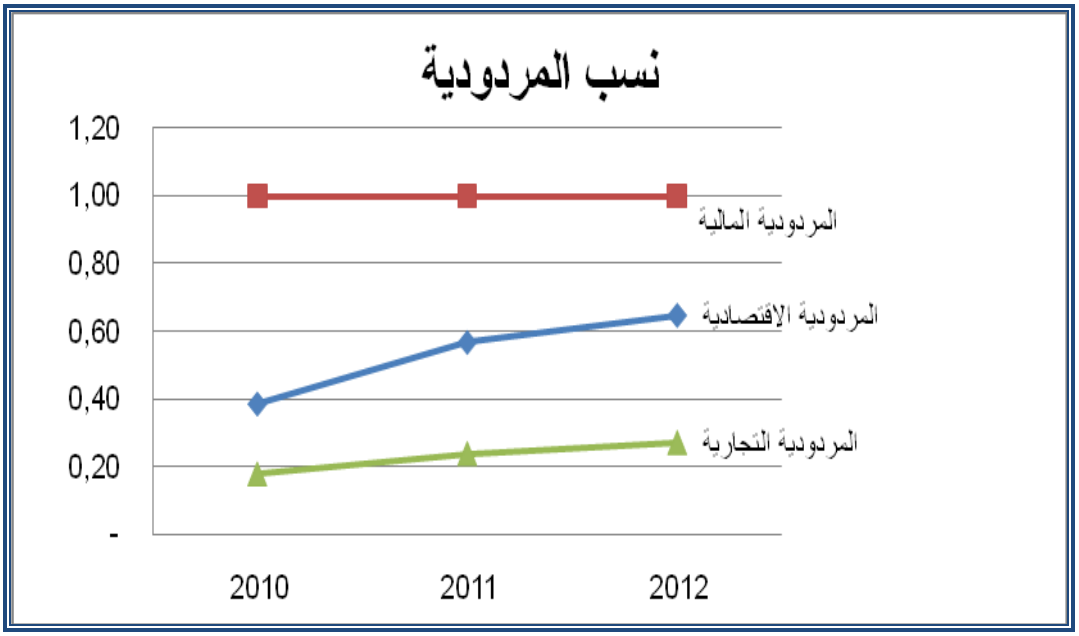

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج برنامج **Excel**

التعليق : من خلال الشكل أعلاه يتبين أن :

- **المردودية الاقتصادية** : نلاحظ أن نسبة النتيجة الصافية إلى الأصول الاقتصادية خلال هذه الفترة في تزايد حيث حققت سنة 2010 أدنى نسبة لها 39% وأعلى نسبة لها 65% سنة 2012، أي أنه كل 1د.ج من الأصل الاقتصادي يولد ما قيمته 0.65 د.ج كنتيجة صافية سنة 2012.
- **المردودية المالية** : أما هذه المردودية فكانت ثابتة خلال فترة الدراسة وقدرت بنسبة 100% وهي تعد بالشكل الجيد للمؤسسة لأنه كل 1د.ج مستثمر يولد 1د.ج كنتيجة صافية.
- **المردودية التجارية** : نجد أن نسبة النتيجة الصافية بالنسبة إلى رقم الأعمال كانت في زيادة مستمرة حيث أن أعلى نسبة حققتها سنة 2012 قدرت بـ 2% وأدنى نسبة لها سنة 2010 قدرت بـ 18%، أي أنه كل 1د.ج مستثمر يولد 0.27 د.ج خلال سنة 2012.

الاستنتاج : من خلال نسب المردودية نستنتج ما يلي :

- أن الشركة حققت نسب مردودية جيدة فكل دينار مستثمر يساهم في النتيجة الصافية للشركة.

II. تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات المتعلقة بالأرصدة الوسيطية للتسيير

أولا : التمثيل البياني لنتائج جدول بالأرصدة الوسيطية للتسيير :

الشكل رقم(2-7) : يمثل تطور مؤشرات جدول بالأرصدة الوسيطية للتسيير للفترة 2010-2012

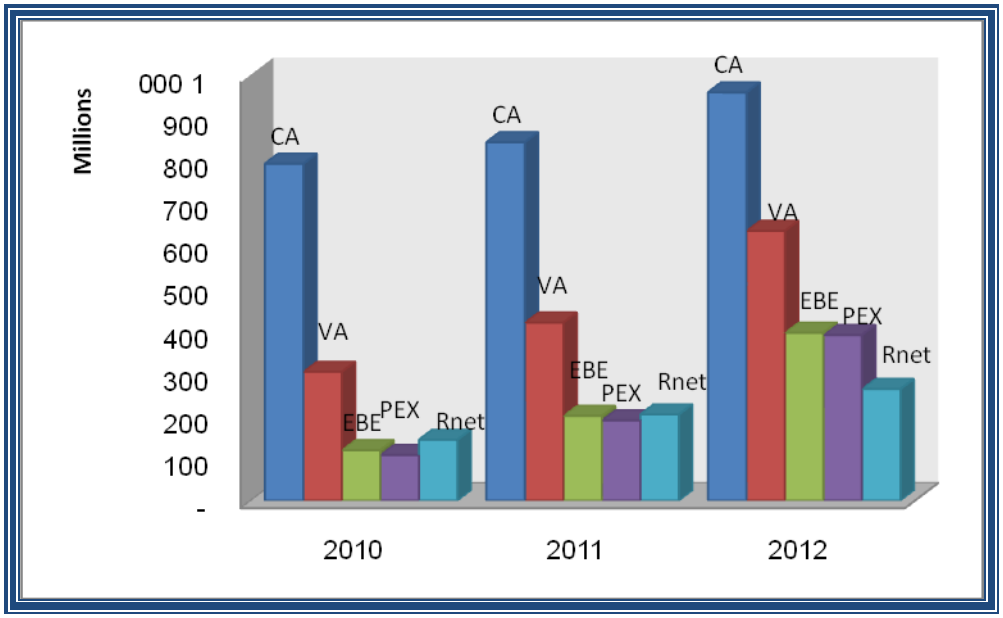

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وبرنامج **Excel**

التعليق : من خلال الشكل البياني رقم (2-8) يتضح أن :

رقم الأعمال شهد تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث أنه حقق سنة 2010 أدنى قيمة له كانت تقدر بـ 791مليون د.ج وأعلى قيمة له سنة 2012 قدرت بـ959 مليون د.ج، أما القيمة المضافة فقد شهدت هي الأخرى زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، وكذلك بالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملياتية والنتيجة الصافية.

ثانيا : تحليل تطور رقم الأعمال :

شكل البياني رقم(2-8): يمثل رقم الأعمال والنتيجة الصافية للفترة 2010-2012

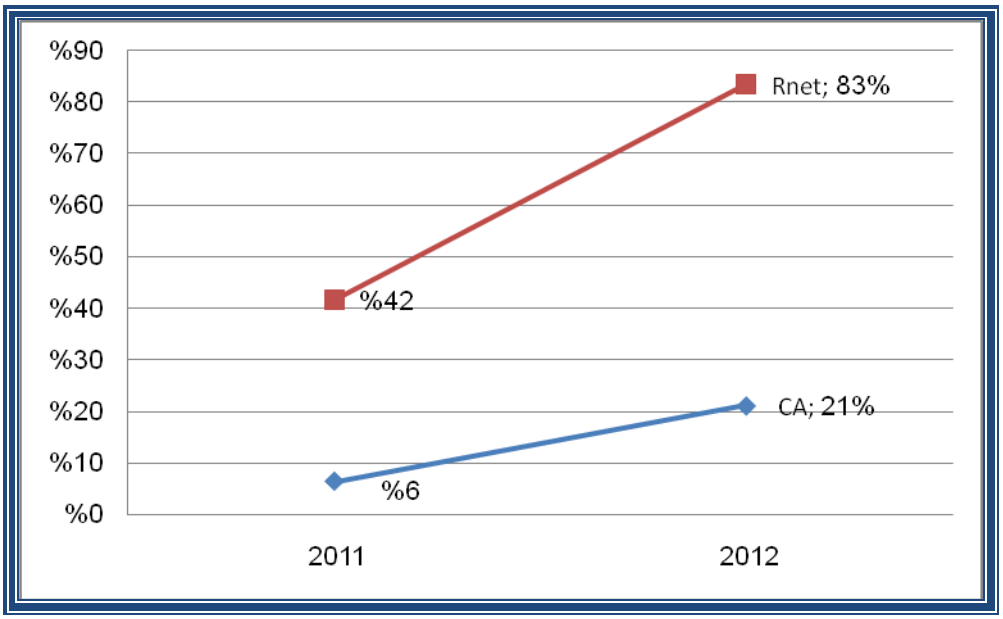

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وبرنامج **Excel**

التعليق :

من خلال الشكل البياني رقم (**2-9**) يتضح أن هناك علاقة طردية بين النتيجة الصافية ورقم الأعمال، حيث أنه كلما زاد رقم الأعمال زادت النتيجة الصافية، حيث أنه حقق أعلى نسبة قدرت بـ 2%سنة 2012 وأيضا النتيجة الصافية حققت أعلى نسبة قدرت بـ 83%.

ثالثا : تحليل تطور القيمة المضافة :

شكل البياني رقم(2–9) : يمثل تطور القيمة المضافة والنتيجة الصافية للفترة 2010–2012

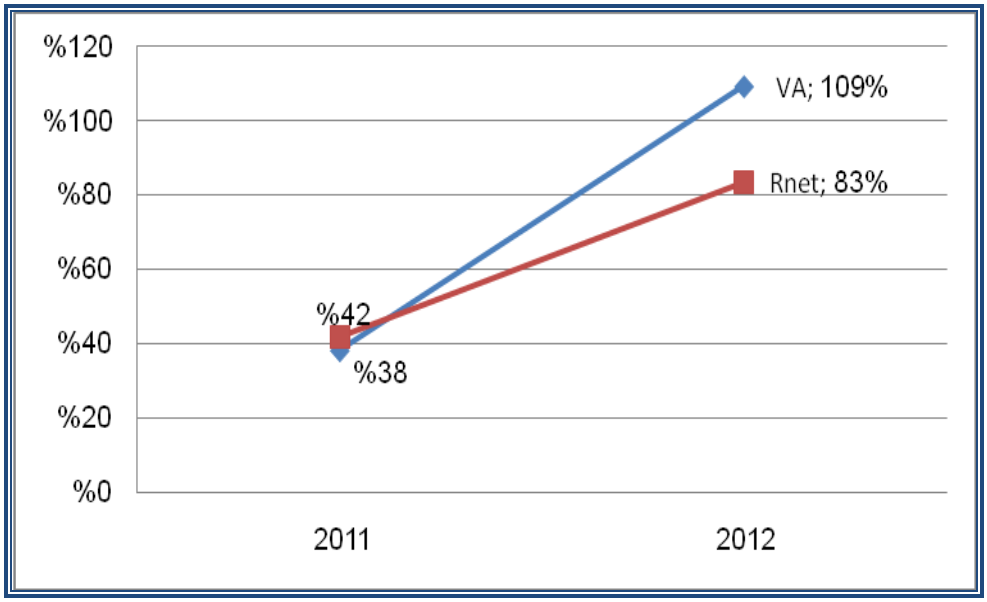

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وبرنامج **Excel**

التعليق :

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أن هناك علاقة طردية بين النتيجة الصافية والقيمة المضافة، حيث أنه كلما زادت القيمة المضافة زادت النتيجة الصافية كما أنه في سنة 2011 كانت النسبة تقدر بِـ 38% وزادت سنة 2012 إلى 109%.

رابعا : تحليل تطور الفائض الإجمالي للاستغلال :

شكل البياني رقم(2–10) : يمثل تطور الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة الصافية للفترة 2010–2012

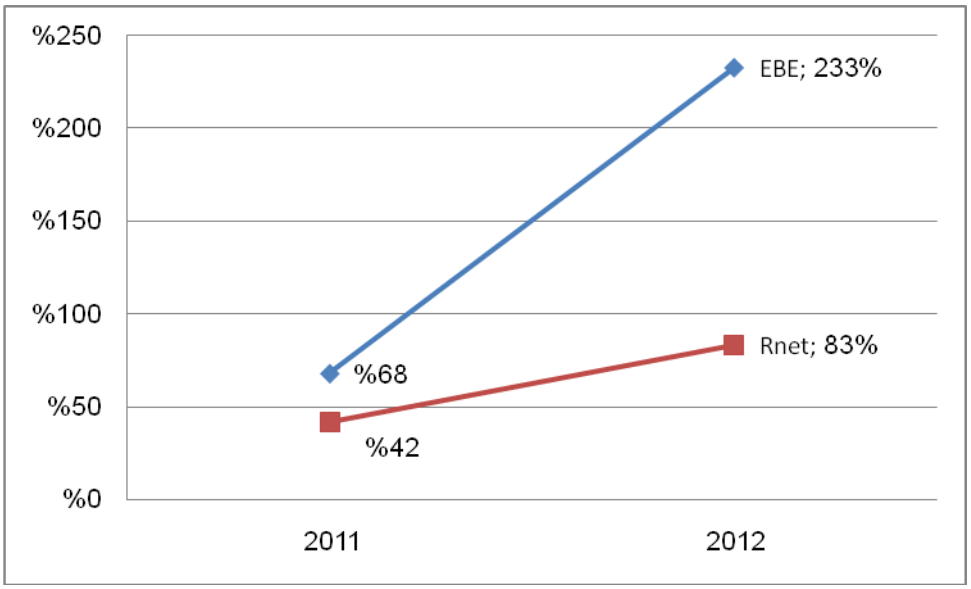

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وبرنامج **Excel**

التعليق :

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (**2-11**) أن :

التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال في تزايد حيث حقق في 2012 ما نسبته 233% وهذا الارتفاع استمر أيضا التغير في النتيجة الصافية حيث أن النتيجة الصافية ارتفعت من 42% إلى 83% خلال سنوات الدراسة2011-2012 وهذا يدل على أنه هناك علاقة طردية بين التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال والتغير في النتيجة الصافية كل هذا راجع إلى الارتفاع في قيمة الضرائب والرسوم وأعباء المستخدمين.

تفسير النتائج المتعلقة بجدول حسابات التسيير :

يمكن أن نفسر الارتفاع الحاصل في عناصر جدول حسابات التسيير بأن الشركة تتحكم في رقم أعمالها مما يساهم هذا في الزيادة في القيمة المضافة وتحكمها في التكاليف وتسديدها للضرائب والرسوم في الأوقات المحددة مما ساعد هذا في الارتفاع المتزايد في الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملياتية أما النتيجة الصافية فهي الأخرى ترجع الزيادة فيها إلى الارتفاع المستمر في رقم الأعمال.

الاستنتاج :

ومنه نستنتج أن الزيادة في هذه العناصر ترجع إلى:

- تحكم الشركة في رقم الأعمال خلال الفترة المدروسة.
- تحكم الشركة في تكاليفها اتجاه المستخدمين وكذلك الضرائب والرسوم.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

I.مناقشة النتائج

بعد القيام بعملية التحليل وتفسير الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج، سنقوم الآن بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت له الدراسات السابقة.

1 -تتمتع شركات التأمين بالتوازن المالي وهذا لوجود خزينة موجبة خلال فترة الدراسة : هذا ما توصلت له دراستنا من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي لشركة الوطنية للتأمين وهذه **النتيجة تتفق مع دراسة (زهرة مختاري2010)** كما أنها توصلت إلى أن الشركة محل الدراسة حققت قواعد التوازن المالي حيث أنها وجدت أن الأصول الثابتة تقريبا مساوية للأموال الدائمة.

2 -حققت الشركة نسب سيولة جيدة مما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها : هذه النتيجة تتفق مع دراسة (**زهرة مختاري 2010**) التي توصلت إلى أنه يمكن لشركة محل الدراسة القدرة على الوفاء بالتزاماتها.

من خلال هاتين النتيجتين استطعنا إثبات الفرضية الأولى والتي تقول : "الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها " .

3 –**نسب النشاط فكانت كلها تساهم في تحقيق رقم أعمال معين وهذا من خلال كل أصل مستثمر**: كما نجد أن هذه الدراسة قد تتفق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (**زهرة مختاري 2011**) التي توصلت إلى أن الشركة محل الدراسة قامت بالتنبؤ بقيمتها و التي تعبر عن أهداف الشركة، وكذلك دراسة (**سليمة طبايبية 2010**) توصلت إلى أن الشركة قد انتهجت سياسة التنازل عن بعض مبالغ أقساطها لصالح شركات إعادة التأمين لتفادي أي تأخر في دفع التعويضات.

4 –**نسب التمويل ونسب المردودية كانت جيدة** : حيث أن هذه النتيجة يمكن القول بأنها تتفق مع دراسة (**هدى بن محمد2005**)التي توصلت إلى أن الشركة محل الدراسة تتمتع بمردودية مالية جيدة، وكذلك دراسة (**سليمة طبايبية 2010**) التي توصلت إلى أن لشركة محل الدراسة القدرة والكفاءة في استغلال أصولها كما أنها تعمل على تحسين نتائجها والتحكم في مصاريفها.

II.نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

أولا : النتائج :

من خلال الدراسة التي تمت بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين على مجموعة من النتائج أهمها :

1 –من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع كانت كل الأصول خلال فترة الدراسة جيدة مما يعني هذا بأن الشركة في حالة جيدة، وكذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة ؛

2 –وقد شهد رأس المال العامل في كل أنواعه قيم موجبة مما يعني هذا أن الشركة في وضعية مالية جيدة، أي متوازنة ماليا على المدى الطويل، وأيضا الاحتياج في رأس المال العامل قد حقق قيم موجبة قد تؤثر بالسلب على الشركة إذا زادت فوق الحد المطلوب ؛

3 –أما الخزينة فكانت موجبة وهذا لأن الاحتياج في رأس المال العامل كان أقل من رأس المال العامل ؛

4 –أما نسب السيولة كلها كانت جيدة، حيث أن نسب السيولة جعلت الشركة توفي بالتزاماتها قصيرة الأجل أما نسبة السيولة الفورية فقد تجاوزت القيم المعيارية فهذا يؤثر على ربحية الشركة بالسلب ؛

5 –أما نسب النشاط فكانت كلها تساهم في تحقيق رقم أعمال معين وهذا من خلال كل أصل مستثمر ؛

6 –بالنسبة لنسب التمويل ونسب المردودية فكلها كانت جيدة حيث أنها تسمح للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائنيها ؛

7 –من خلال مؤشرات الأداء المتعلقة بجدول حسابات التسيير نجد أن الشركة تتحكم في رقم أعمالها.

8 -أيضا كل المؤشرات كانت ذات علاقة طردية مما يعني هذا أن الشركة متحكمة في تكاليفها كأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم ؛

ثانيا اختبار الفرضيات :

من خلال النتائج المتوصل إليه كانت الفرضيات كالتالي :

1 -من خلال تقييمنا للأداء المالي لشركات التأمين تعرفنا على الوضعية المالية للشركة وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الأولى** التي والتي تنص على "الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها " .

2 -لقد استخدمنا المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وكانت كل النتائج إيجابية، مما يثبت هذا **صدق الفرضية الثانية** والتي تنص على " تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي على عدة مؤشرات ونسب مالية" ؛

3 -ما أن لشركات التأمين خصوصيات في تقييم أدائها المالي إلا أننا لم نلتزم بهذه الخصوصيات لأنه لم تتوفر لنا المعلومات الكافية للالتزام بها ولأن شركات التأمين تعد من الشركات التي لها محاسبة خاصة تعتمد عليها، مما يثبت هذا **صحة الفرضية الثالثة** والتي تنص على "تتمتع شركات بخصوصيات".

خلاصة الفصل الثاني :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري للدراسة واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى المقارنة بين نتائج دراستنا والدراسات السابقة.

لقد بدأنا أولاً بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها، كذلك تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها وبعدها في المبحث الثاني قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها دراستنا انطلاقًا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها ومنه اختبار فرضيات الدراسة.

ومنه يمكن تلخيص أهم النتائج في النقاط التالية :

- حققت الشركة رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة ؛
- وأيضا الاحتياج في رأس المال العامل كان موجب ولكنه أقل من رأس المال العامل ومن خلاله حققت الشركة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة مما يعني هذا أن الشركة في حالة جيدة ؛

كانت الشركة تحقق نسب سيولة ذات نسبة تفوق نسبة100% مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ؛

الخاتمة

تمثلت هذه الدراسة في موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت الدراسة الحالية في الشركة الوطنية للتأمين بورقلة، حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول اعتماد شركات التأمين على المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

يعد تقييم الأداء المالي ذو أهمية لكل الشركات سواءً كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية، إلا أن أهميته تكون أشد في المجال التأميني، إذ أن أي اختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها خاصة وأن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير المستمر سواءً داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شروط شركات التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة فصليا مما يوجب عليها متابعة كل التغيرات في النتائج المالية.

وعليه حتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها وهذا من خلال قيامنا بتقييم أدائها المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة حيث استخدمنا مجموعة من أدوات تقييم الأداء المالي.

نتائج الدراسة :

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعتبر شركات التأمين من المؤسسات الخدماتية التي تسعى إلى تحقيق الربحية التي تعد من أحد المعايير التي يتم بفضلها القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية ؛
- تعتبر شركات التأمين ضمان للمشروعات الاقتصادية وبالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي والذي يؤثر على الاقتصاد القومي ؛
- أن الأداء المالي يساعد على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ؛
- التعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة ؛
- يعد التأمين استراتيجيه جيدة لأنه يحمي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الأخطار المحتمل حدوثها والحفاظ على ممتلكاتهم ؛
- من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن الشركة تتمتع بوضعية مالية جيدة ؛
- كانت كل الأصول خلال فترة الدراسة جيدة مما يعني هذا بأن الشركة في حالة جيدة، وكذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة ؛
- وقد شهد رأس المال العامل في كل أنواعه قيم موجبة مما يعني هذا أن الشركة في وضعية مالية جيدة، أي متوازنة ماليا على المدى الطويل، وأيضا الاحتياج في رأس المال العامل قد حقق قيم موجبة قد تؤثر بالسلب على الشركة إذا زادت فوق الحد المطلوب ؛

-أما الخزينة فكانت موجبة وهذا لأن الاحتياج في رأس المال العامل كان أقل من رأس المال العامل ؛

-أما نسب السيولة كلها كانت جيدة، حيث أن نسب السيولة جعلت الشركة توفي بالتزاماتها قصيرة الأجل أما نسبة السيولة الفورية فقد تجاوزت القيم المعيارية فهذا يؤثر على ربحية الشركة بالسلب ؛

-أما نسب النشاط فكانت كلها تساهم في تحقيق رقم أعمال معين وهذا من خلال كل أصل مستثمر ؛

-بالنسبة لنسب التمويل ونسب المردودية فكلها كانت جيدة حيث أنها تسمح للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائينيها ؛

-من خلال مؤشرات الأداء المتعلقة بجدول حسابات التسيير نجد أن الشركة تتحكم في رقم أعمالها ؛

-أيضا كل المؤشرات كانت ذات علاقة طردية مما يعني هذا أن الشركة متحكمة في تكاليفها كأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم.

التوصيات :

بعد أن قمنا بدراسة الموضوع وجب علينا أن نقدم للشركة محل الدراسة بعض التوصيات :

-يجب على شركة التأمين أن تضع نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة ؛

-توصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند مادة تقييم الأداء المالي لشركات التأمينية ؛

-توصية الشركة بتنظيم دورات تكوينية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية ولاسيما في المجال التسويقي للعمل التأميني ؛

-يجب على الشركة التنويع في استثماراتها الداخلية والخارجية ؛

-اعتماد الشركة أساليب رياضية وإحصائية متطورة في مجال التنبؤ ولاسيما التنبؤ بالمخاطر.

آفاق الدراسة :

وفي الأخير يمكن القول أن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.

كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين للبحوث في المستقبل سنتطرق لها في النقاط التالية :

-على الباحثين في هذا المجال أن يوجه دراساتهم نحو تقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة ؛

-صياغة الدراسة بأسلوب أخر وهو أهمية الاستثمار في شركات التأمين ؛

-إعادة الدراسة بشكل أخر يتعلق بتسيير المخاطر في شركات التأمين ؛

-على الباحث في هذا المجال القيام بدراسة معمقة لمختلف تقنيات تسيير أصول وخصوم شركات التأمين.

المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب :

1.أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

2.السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

3.إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، **الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين**، بدون سنة نشر.

4.إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن2006.

5.جديدي معراج ، **مدخل إلى در اسة قانون التأمين الجزائري**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2002.

6.جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**،دار النهضة العربية،1986؛

7.دريد آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

8.رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000.

9.عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، طبعة2011، الدار الجامعية، الإسكندرية.

10.عبد الفتاح سليمان مجدي ، **عمر ابن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب، القاهرة، 2003.

11.عدون ناصر دادي، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المحمدية، الجزائر،2001.

12.فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار حامد،عمان، الأردن، 2009.

13.محمد توفيق التعليني وجمال عبد الباقي واصف ، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الكتب الأكاديمية، 2003.

14.محمد حسن قاسم، **محاضرات في عقد التامين**، طبعة1999، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت.

15.محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010.

ثانيا / أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير :

1.عبد الغاني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 -2007.

2.عمر موساوي، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة،2006.

3.محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

4.جليلة بن خروف ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات (دراسة حالة الشركة الوطنية لإنجاز القنوات 2005–2008)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس،2009.

5.اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها (دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة – العلمة – سطيف)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

6.هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين(دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات CAAT)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة2005.

7.زهرة مختاري، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 2005–2007)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، علوم التجارة، جامعة بومرداس،2011.

8.سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية(دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين من2007–2009)**،جامعة 08ماي1945،الجزائر، 2010.

9.حسين مصطفى إبراهيم عرفه، **أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري (1982–2001)**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة والإحصاء والرياضيات والتأمين، جامعة أسيوط،2006.

http://www.alnodom.com/index.php/ Consulté le **2014/02/20 à09 : 30**.

10.عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم الأداء في الشركة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة(2000–2002)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.

ثالثا / مذكرات الماستر :

11.عباز مريم،**تقييم الأداء الم الي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر،2011-2012.

رابعا / الملتقيات والمجلات :

12.عبد الغاني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في الشركة الاقتصادية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد04، 2006.

13.محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي:05-2013/05/06.

خامسا / الواقع الالكترونية :

1-http://www.alnodom.com/index.php/ Consulté le **2014/02/20 à09** : **30**.

2- http://sqarra.wordpress.com/ins1/ Consulté le **2014/03/20 à10** : **00**.

3-http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm/ Consulté le **2014/04/11 à11** : **15**.

4-http://www.saa.dz/ Consulté le **2014/02/20 à09** : **30**.

الملاحق

الملاحق :

الملحق رقم 01 : يمثل جانب أصول الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين من سنة 2010–2012

رقم الحساب	اسم الحساب	2010	2011	2012
211	الأراضي	-	-	-
212	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	-	-	-
213	المباني	-	-	-
215	المنشآت التقنية	-	-	-
218	التثبيتات العينية الأخرى	58 084 817,20	61 254 666,05	59 296 207,80
275	الودائع و الكفالات المديونة	-	-	-
مجموع الأصول غير الجارية		58 084 817,20	61 254 666,05	59 296 207,80
الأصول الجارية				
30	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	157 577 388,68	167 867 276,76	209 130 600,46
32	التموينات الأخرى	34 251 068,27	-	-
35	المخزونات من المنتجات	-	-	-
37	المخزونات الخارجية	-	-	-
411	الزبائن	79 082 391,80	91 703 888,43	94 639 484,43
422	أموال الخدمات الإجتماعية	6 214 104,48	-	795 479,93
425	تسبيقات	2 062 156,25	4 011 666,88	980 616,46
486	أعباء مسجلة مسبقا	4 073 269,91	2 709 781,45	3 118 830,7
512	بنوك و حسابات جارية	24 309 888,63	26 273 669,30	33 615 756,70
515	الخزينة و المؤسسات العمومية	2 978 957,14	921 416,11	2 376 129,32
530	الصندوق	266 951,86	1 149 701,86	71 021,31
مجموع الأصول الجارية		310 816 177	294 637 400,79	344 727 919,37
مجموع الأصول		368 900 994,2	355 892 066,84	404 024 127,17

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين.

الملحق رقم 02 : يمثل جانب خصوم الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين من سنة 2010-2012

رقم الحساب	اسم الحساب	2010	2011	2012
101	رأس المال	-	-	-
12	نتيجة الدورة الصافية	142 918 773,75	202 547 696,50	262 176 619,25
المجمـوع رؤوس الأموال الخاصة		142 918 773,75	202 547 696,50	262 176 619,25
165	قروض و ديون مماثلة	63 008 720,50	60 159 053,60	66 018 334,38
المجمـوع الخصوم غير الجارية		63 008 720,50	60 159 053,60	66 018 334,38
401	موردو المخزونات والخدمات	-	-	-
404	موردو التثبيتات	-	-	-
408	موردو الفواتير التي لم تصل إلى أصاحبها	-	-	-
419	الزبائن الدئنون	4 617 331,01	3 282 345,11	1 676 477,29
422	أموال الخدمات الاجتماعية	3 902 509,13	-	795 479,93
425	تسبيقات	2 062 156,25	4 011 666,88	980 616,46
428	المستخدمون- الأعباء الواجب دفعها	21 294 203,20	20 817 976,21	28 751 920,32
431	الضمان الاجتماعي	-	4 847 642,74	2 918 799,72
445	الدولة- الرسوم على رقم الأعمال	14 834 749,82	16 518 405,47	16 557 672,91
470	الحسابات الوسيطية	-	-	-
487	مؤونات وإيرادات مشبق مسبقا	9 096,43	9 096,43	-
518	حسابات البنوك	-	-	
خزينة سالبة		116 253 454,13	43 698 183,90	24 148 206,91
مجموع الخصوم الجارية		162 973 499,97	93 185 316,74	51 680 966,63
مجموع الخصوم		368 900 994,22	355 892 066,84	404 024 127,17

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين.

الملحق رقم 03 : يمثل جدول حسابات النتائج للفترة 2010–2012

رقم الحساب	البيان	2010	2011	2012
70	قسط التأمين عن العمليات المباشرة	455 719 782,95	471 364 805,36	551 249 853,5
72	التعويضات المؤجلة	335 978 420,52	370 976 777,54	408 102 700,05
1	**رقم الأعمال الصافي**	**791 698 203,47**	**842 341 582,90**	**959 352 553,59**
60	أداءات عن الكوارث في العمليات	456 489 179,45	390 040 003,12	293 045 320,86
61و62	المصالح الخارجية و مستهلكات أخرى	32 510 949,61	34 077 419,05	32 435 485,38
2	استهلاكات السنة الملية	489 000 129,06	424 117 422,17	325 480 806,24
3	**القيمة المضافة**	**302 698 074,41**	**418 224 160,73**	**633 871 747,35**
63	أعباء المستخدمين	175 039 539,83	209 890 881,66	228 041 794,77
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات الشبيهة	9 162 132,94	9 443 002,33	11 406 522,11
4	**الفائض الإجمالي للاستغلال**	**118 496 401,64**	**198 890 276,74**	**394 423 430,47**
75	إيرادات العمليات الأخرى	456 431,73	9 777 497,05	4 693 349,40
78	استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	9 683 286,96	12 375 080,55	12 853 236,76
65	أعباء العمليات الأخرى	152 146,21	3 214 543,81	10 701 413,85
68	مخصصات المؤونات والإهلاك و خسائر القيمة	21 390 579,71	29 192 788,99	12 026 876,01
5	**النتيجة العملياتية**	**107 093 394,41**	**188 635 521,54**	**389 241 726,77**
76	الإيرادات المالية	57 474 134,72	58 217 330,15	58 981 257,08
66	المصارف المالية	-	-	-
6	**النتيجة المالية**	**57 474 134,72**	**58 217 330,15**	**58 981 257,08**
7	النتيجة قبل فرض الضريبة	164 567 529,13	246 852 851,69	448 222 983,85
695و698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	839 032 619,50	878 406 335,45	917 780 051,40
693و692	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	696 113 845,75	675 858 638,95	655 603 432,1
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	**142 918 773,75**	**202 547 696,50**	**262 176 619,25**
77	عناصر غير عادية(إيرادات)	-	-	-
67	عناصر غير عادية(أعباء)	-	-	-
9	النتيجة غير العادية	-	-	-
10	**صافي النتيجة المالية**	**142 918 773,75**	**202 547 696,50**	**262 176 619,25**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين.